



PROVISIONAL
A/40/PV.114
24 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)

— مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية [٢٧]

(أ) تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

(ب) مشروع القرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

قضية فلسطين [٢٣٣]

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الأمين العام
(ج) مشاريع القرارات
(د) تقرير اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥البند ٣٧ من جدول الأعمالمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية(أ) تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدامالطاقة النووية في الأغراض السلمية (A/40/47)(ب) مشروع القرار (A/40/L.35)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1031)الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أدعو ممثل يوغوسلافيا الذي يرغب

في عرض مشروع القرار A/40/L.35

السيد د جوكيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

ايطاليا وبلغاريا ويوغوسلافيا يشرفني بصفة خاصة أن أعرض مشروع القرار A/40/L.35 المتعلق بالاعداد لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وأنه لما يدعوا الى الرضاء أن يعرض على الجمعية العامة هذا العام مرة أخرى مشروع قرار قد تمته مجموعة ال ٧٧ وكذلك الرؤساء الحاليون للمجموعة الاقليمية لبلدان أوروبا الشرقية وللمجموعة الاقليمية لبلدان أوروبا الغربية ودول أخرى . مما يعبر في الحقيقة عن روح التعاون والنهج البناء والالتزام بمبادئ وأهداف المؤتمر .

في الدورة السادسة الأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أحرز مزيد من التقدم في الاعداد لبدا المؤتمر . وقد انعكست المقررات والتوصيات الرئيسية للجنة التحضيرية في مشروع القرار A/40/L.35 .

يتألف مشروع القرار من أربع فقرات للديباجة وستة فقرات للمنطوق . ولا أرى داعيا للخوض في كل التفاصيل حيث اني على يقين من أن جميع الوفود ملعة بمحتوياته، الا أنني أود أن ابرز سماته الرئيسية التي يظهر بها هذا العام خاصة في ضوء ما أنجزته اللجنة التحضيرية خلال دورتها السادسة المعقودة في فيينا من ١١ تشرين الأول / اكتوبر الى ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ .

أولا ، توافق الجمعية العامة على النتائج والمقررات التي خلصت اليها اللجنة التحضيرية والواردة في تقريرها عن دورتها السادسة ، ولا سيما قرارها بحقد المؤتمر في جنيف من ٢٣ آذار / مارس الى ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٧ .

ثانيا ، تحرب الجمعية العامة عن تدبيرها للجهود التي بذلها رئيس اللجنة التحضيرية والأمين العام للمؤتمر عملا بالقرار الذي اعتمده الجمعية العامة في العام الماضي .

ثالثا ، ترحب الجمعية العامة من أمين عام المؤتمر ، في ضوء الجهود البناءة التي بذلها ، أن يواصل القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر .

رابعا ، تدعو الجمعية العامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالات المتخصصة ، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة الى زيادة مساهمتها في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وذلك بتنقيح واستكمال الوثائق التي ستقدم بها الى المؤتمر بالقدر اللازم والمناسب .

خامسا ، تدعو الجمعية العامة جميع الدول الى التعاون تعاونا نشطا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، وتقديم المعلومات المطلوبة في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٧٨ ، وفي الاستبيان العام الذي عممه الأمين العام للمؤتمر في آذار / مارس ١٩٨٤ في أقرب وقت ممكن .

وقبل كل شيء فإن المقررات الواردة في مشروع القرار تفصح عن حقيقة أن الجمعية العامة تضع في اعتبارها المقرر المتخذ في الدورة السادسة للجنة التحضيرية للمؤتمر بشأن انشاء فريق عامل مفوض بالاضطلاع بالأعمال الحكومية الدولية النظامية / الرسمية بين الدورات ، بتوجيه من رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر . ويجدر التذكير بأن المشاركة في الفريق العامل مفتوحة أمام جميع أعضاء اللجنة التحضيرية والدول الأعضاء الأخرى المهتمة بالموضوع ، وإن على الفريق العامل أن يختتم مداولاته في وقت يسمح له بتقديم تقريره الى اللجنة التحضيرية لتتداول فيه في دورتها السابعة المزمع عقدها في فيينا في الفترة من ١٠ الى ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ .

وهناك كل مبرر لاعتبار ذلك المقرر الصادر من اللجنة التحضيرية - خصوصا فيما يتعلق بالاضطلاع بمزيد من الأعمال التحضيرية من أجل عقد المؤتمر واختتامه بنجاح . ونحن نتوقع بكل يقين ، ومن حق ، أن يقوم الفريق العامل ، بتوصية من رئيس اللجنة التحضيرية ، بتقييم الحالة الراهنة المتصلة بالتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ووضع الخيارات والبدائل بشأن الذوق والتدابير اللائمة لتشجيع على هذا التعاون وتعزيزه . ومن أجل نجاح المؤتمر ، من الأهمية بمكان أن يقوم الفريق العامل ببلورة وتحديد الخطوات الرئيسية للوثيقة أو الوثائق الختامية التي تحدد الهيكل الأساسي والعناصر الممكنة القائمة على تقييمه للحالة الراهنة للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ان عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، قد استحوذ على الاهتمام في عدد من الاجتماعات واللقاءات الدولية الأخيرة . وعلى سبيل المثال ، أعرب المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وثيقته الختامية عن ارتياحه للتقدم المحرز في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة .

كذلك أعرب المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار عن تناهته بأن المؤتمر المحني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية سيحقق أهدافه

بالكامل وفقا لأهداف القرار ٣٢ / ٥٠ وما تبعه من قرارات ذات صلة صدرت عن الجمعية العامة ، لتطوير برامج وطنية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في البلدان النامية .

وفضلا عن ذلك أعرب المؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في لواندا بأنغولا في أيلول / سبتمبر من هذا العام ، في بيانه الختامي ، عن ارتياحه للتقدم الذي أحرز عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، لصالح البلدان النامية والمجتمع الدولي ككل . وقد شدد وزراء بلدان حركة عدم الانحياز على ضرورة مواصلة الأعمال التحضيرية المفصلة ، مع المشاركة النشطة لكل البلدان لتحقيق أهداف المؤتمر تحقيقا تاما . وقد أعاد الوزراء تأكيد اقتناعهم بأن نتائج المؤتمر ينبغي أن تسهم في فتح الطريق أمام الوصول الحر وغير المعاق ، وعلى أساس عادل و غير تمييزي ، الى التكنولوجيا النووية والمعدات والمواد اللازمة لتطوير البرامج الوطنية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ويبرز كل هذا بصورة واضحة الأهمية الخاصة التي يعلقها المجتمع الدولي ككل على المؤتمر المعني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وحقيقة ان المؤتمر يمثل أكثر المحافل ملاءمة لدراسة كل عناصر التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ونحن نعلق أهمية تصوى على مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي بدأنا في الدعوة الى عقده منذ ثمانية أعوام . وكانت المبادرة التي طرحت في ذلك الوقت وما زالت ، ترمي الى إيجاد الاساس المنصف والعادل للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وكان الغرض من ذلك العمل تحديد المبادئ ، والتوصل الى توافق دولي جديد في الآراء يوفر أساسا للعلاقات ، ويعزز التعاون في هذا المجال على أساس غير تمييزي .

ونعتقد أن الزخم الذي تسنى احرازه في الدورة الخامسة للجنة التحضيرية سيتابع بنشاط ، وأن نتائج المؤتمر ستكون ناجحة .
وباسم مقدمي مشروع القرار ، أعرب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة هذه المرة أيضا دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبدأ الجمعية العامة الآن عطية التصويت ، للبت في مشروع القرار A/40/L.35 .
والاثار المالية المترتبة على مشروع القرار هذا في الميزانية البرنامجية ، واردة في تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1031)
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/40/L.35 ؟
اعتمد مشروع القرار A/40/L.35 (القرار ٩٥/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال .
البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/40/35) .
(ب) تقرير الأمين العام (A/40/168)
(ج) مشاريع القرارات (من A/40/L.23 الى A/40/L.25 و A/40/L.41)
(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1032)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أذكر الممثلين بأن المناقشة الخاصة بهذا البند قد اختتمت في الجلسة العامة بعد المائة ، المعقودة في يوم الأربعاء ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ .

- وأمام الجمعية العامة مشاريع القرارات من A/40/23 الى A/40/25 و A/40/L.41 .
- أعطى الكلمة أولا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، السيد مسامبا سارى ليعرض مشاريع القرارات .

السيد ساري (السنغال) مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعرض على الجمعية العامة مشاريع القرارات الأربعة A/40/L.23 و L.24 و L.25 و L.41 نيابة عن الوفود التالية التي شاركت في تقديمها : أفغانستان ، واندونيسيا ، وباكستان ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والسنغال ، وغامبيا ، وفييت نام ، وقبرص ، وكوبا ، ومدغشقر ، والهند ، ويوغوسلافيا ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وتشعر اللجنة بالاجتباب لما دار في هذه القاعة من مناقشة جادة وبناءة سادها الشعور بالمسؤولية ، ولما تبدي من تأييد اجماعي لأعمالها وتوصياتها الواردة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين . وقد استمدت اللجنة التشجيع أيضا مما أبداه مختلف المشاركين في مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة وفي الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء منظماتنا من عزم على تعزيز الارادة السياسية للتوصل الى حل سلمي لتلك القضية .

ومراعاة لما أبدته الغالبية العظمى من المجتمع الدولي من رغبة في التوصل الى حل شامل وعادل لتلك القضية فان مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة تستهدف بصفة أساسية ، التماس وسائل تحقيق ذلك الهدف ، ويتعلق مشروع القرار الأول A/40/L.23 بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ويتضمن ولايتها عن عام ١٩٨٦ . وتؤيد الجمعية العامة في مشروع القرار هذا توصيات اللجنة الواردة في تقريرها وتوجه انتباه مجلس الأمن الى أن اتخاذ اجراء بشأنها مازال ينتظر .

وتطلب الى اللجنة أن تباقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وكذلك تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر جنيف وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن الى الجمعية العامة أو الى مجلس الأمن حسب الاقتضاء . وتأذن ، فضلا عن ذلك للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها وترجوا منها أن تنمى تعاونها مع المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي الدولي بقضية فلسطين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/40/L.24 ، فهو يتناول مهام شعبة حقوق الفلسطينيين التي تعمل بالتشاور الوثيق مع اللجنة وتحت إرشادها . وفي مشروع القرار هذا ، تلاحظ الجمعية العامة مع التقدير الاجراء الذي اتخذته الأمين العام امثالاً لقرارها المؤرخ فسي العام الماضي . وترجو منه أيضا أن يقدم لشعبة حقوق الفلسطينيين الموارد اللازمة لانجاز مهامها والتوسع في برنامج عملها ولا سيما عن طريق عقد اجتماعات اضافية مع المنظمات غير الحكومية .

وتدعو الجمعية العامة أيضا الحكومات والمنظمات الى التعاون مع اللجنة والشعبة في أدائها لمهامها ، وتحيط علما مع التقدير بالاجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء للاحتفال في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

ويتعلق مشروع القرار الثالث A/40/L.25 بأنشطة ادارة شؤون الاعلام فيما يتصل بقضية فلسطين ، ويعدد الأنشطة التي تضطلع بها تلك الادارة منذ عامين والتي أحاطت بها اللجنة علما مع الارتياح في تقريرها السنوي .

أما العناصر الجديدة التي يتضمنها مشروع القرار هذا وليست واردة في قرار العام الماضي فهي تلك المتعلقة بانتاج فيلم جديد وسلسلة خاصة من البرامج الاناعية والبت التلغazy عن قضية فلسطين .

يتناول مشروع القرار A/40/L.41 أهم جانب في أعمال لجنتنا وهو عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط . وكما يعرف المثلون ، أصبح المجتمع الدولي يسلم بأن ذلك أفضل سبيل للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم ، لا لمسألة الشرق الأوسط فحسب بل ولقضية فلسطين التي تشكل ، كما ندرك لب الصراع الاسرائيلي - العربي . وقد منحت اللجنة ، في برنامج عملها ، الأولوية لمواصلة جهودها الرامية الى عقد هذا المؤتمر وشجعها على ذلك الى حد كبير ، ما تلقته من ردود ايجابية من الحكومات المعنية التي تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى ضرورة المبادرة على وجه الاستعجال باتخاذ تدابير محددة .

وفي مشروع القرار هذا ، تعيد الجمعية العامة مرة أخرى تأكيد تأييدها للدعوة الى عقد المؤتمر وفقا لأحكام قرارها السابق وهي ان تأسف للموقف الذي اتخذته اثنتان من الحكومات من هذا المؤتمر حسبما ورد في تقرير الأمين العام ، فانها تطلب الى هاتين الحكومتين أن تعيدا النظر في موقفيهما من تحقيق السلم في الشرق الأوسط من خلال عقد المؤتمر . وتؤكد ، فضلا عن ذلك ، الحاجة العاجلة لأن تبذل جميع الحكومات مزيدا من الجهود البناءة لعقد المؤتمر بلا مزيد من التأخير .

ونرجو من الأمين العام أن يواصل جهوده في هذا الصدد ، بالتشاور مع مجلس الأمن .

وقد أعدت اللجنة مشاريع القرارات تلك انطلاقا من روح بناءة وعلو أمل الاسهام فيما يبذله المجتمع الدولي من جهود لتسوية مسألة تسبب قلقا وازعاجا لتلك المنظمة منذ زمن طويل وقد جلبت على جميع الأطراف المعنية الكثير من المعاناة الانسانية والحقت بها خسائر مادية فادحة .

وكما تلاحظ الجمعية العامة جاءت مشاريع القرارات المقدمة لها للمصادقة عليها خلوا من الانفعال من أية انتقادات أو اذانة . فهي لا تقوم الا على الموضوعية مع مراعاة الحقائق الدولية وهذا هو الأساس الوحيد الذي استندنا اليه في وضع مشاريع القرارات تلك .

ونحن نرى أنه من مصلحة جميع الأطراف المعنية أن تكفل اعتماد مشاريع القرارات تلك كي تتمكن أجهزة الأمم المتحدة المختصة من بدء الحوار الذي طال انتظاره ليعود السلم الى الشرق الأوسط ولتحترم حقوق كل شعوب ودول المنطقة بشكل يتيح اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ومن ثم يوضع حد للمخاطر المحدقة بالسلم والاستقرار الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على جميع مشاريع القرارات الأربعة أو أجزاء منها على حدة . وبإمكان الممثلين أيضا تعليل تصويتهم بعد اجراء كل عمليات التصويت .

وان ذكر الجمعية العامة أنه وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي ، " يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه " .

وان ذكر الممثلين أيضا أن مدة تعليل التصويت تقتصر على عشر دقائق وتدلني بها الوفود من مقاعدها .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن اتحدث بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال تعليلا لتصويتنا على مشاريع القرارات المعروضة علينا .

ان وجهة نظرنا فيما يتصل بالمبادئ المستصوب تطبيقها تأمينا لقرار السلم فسي الشرق الأوسط معروفة تماما وعرضت مجددا أمام هذه الجمعية العامة في الاسبوع الماضي . ونحن على استعداد لتأييد أي جهد بناء يستهدف ايجاد حل لقضية فلسطين ، والتوصل بصفة عامة الى وضع تسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط .

وكما أكدنا في العديد من المناسبات ليست لدينا اعتراضات من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دولي . فمن شأن عقد مثل هذا المؤتمر في الوقت المناسب أن يسهم اسهاما رئيسيا في التوصل الى تسوية تفاوضية . ومع ذلك ، نعتقد أنه ينبغي القيام بعمل تحضيرى كبير اذا ما أردنا توفير العناصر اللازمة للتوصل الى نتيجة مثمرة . ونعتقد أنه لا بد أن نضاعف جهودنا التي تستهدف اجراء عملية تفاوضية ، ونشير مرة أخرى في هذا الاطار الى قيمة الخطوة التي قام بها ملك الأردن والاتفاق الاردني الفلسطيني المبرم في ١١ شباط / فبراير ١٩٨٥ .

ان مشروع القرار A/40/L.41 غير متوازن بالنظر الى الثقل الذي يوليه لوجهات نظر أحد الأطراف المعنية في النزاع . والفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار غير مقبولة

لأنها لا تبدى الموقف المتوازن الذي تعتمد عليه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الارهاب في القرار ٤٠/٦١ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ . ونحن نحصر على تأكيد الادانة القاطعة لكل أعمال الارهاب في أى مكان ترتكب فيه وأيا كان مرتكبوها . ونعتبر من ناحية أخرى أن صياغة الفقرة الرابعة من الديباجة وكذلك الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار والتي تستهدف انتقاد اثنين من المشاركين المفترضين في المؤتمر وعزلهما ليست من الأمور المفيدة أو الايجابية . أما بالنسبة لمشروع القرار A/40/L.25 فنعتقد أن ادارة الاعلام العام سوف تستمر في توخي مبدأ الحياد في عملها ، وتلتزم بعملية اتخاذ قراراتها العادية . أما بالنسبة لمشروع القرارين A/40/L.24 و A/40/L.25 فنعتبر عن أسفنا لأن اجمالي النفقات الاضافية يفوق بكثير المبالغ الواردة في مشروع الميزانية البرنامجية ونعتقد أنه وازاء الوضع المالي الدولي العسير ، لا بد من بذل كل الجهود من أجل عدم فرض أعباء غير ضرورية على ميزانية الأمم المتحدة .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان لدى الولايات المتحدة معيارا جوهريا وحيدا تهتدى به في تحديد موقفها ازاء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتصلة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وهو هل تؤدي هذه القرارات الى تقدم جهود السلم أم عرقلتها ؟ والولايات المتحدة ما فتئت تعمل من أجل ارساء سلم عادل ودائم وبدون ذلك لا يمكن استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة ومشاريع القرارات المعروضة اليوم أمام هذه الهيئة تفتقر الى التوازن ، وتتسم بعدم الانصاف وهي غير واعدة . فبدلا من المساعدة على خلق جو من الثقة المتبادلة ، وهو مطلب حيوى لعملية التفاوض ، فان صياغتها المتحيزة تعرقل جلوس أطراف النزاع معا للتوصل الى حلول مقبولة بشكل متبادل للخلافات القائمة بينها . وليس لحكومتى خيار سوى التصويت سلبا على مشاريع القرارات هذه .

وتصادق مشاريع القرارات A/40/L.23 و A/40/L.24 و L.25 على عمل وكالتين عارضتهما الولايات المتحدة على الدوام لتحيزهما المتأصل والواضح وهما اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبه حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة. وتدعو مشاريع القرارات الى تعزيز أنشطة هاتين الهيئتين وأنشطة ادارة الاعلام العام في الأمانة العامة ، الأمر الذي لا تترتب عليه أعباء مالية اضافية فحسب بل وتروج بشكل دائم للاراء المناهضة لاراء قضية فلسطين ، كما أن هذه الاراء لا تأمل في احراز تقدم في سبيل الحلول التفاوضية ولا تسعير اليه .

ويشير مشروع القرار A/40/L.41 مجدداً حلم انعقاد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط . وحكومة بلدي تفهم أهمية دعم السياق الدولي للجهود الرامية الى تحقيق السلم في المنطقة . ومع ذلك ، وكما بينت الولايات المتحدة على الدوام في هذه الهيئة وفي محافل أخرى ، فإن المؤتمر الدولي كما توخاه مشروع القرار هذا لم ينظر بشكل بناء في مسألة الشرق الأوسط كما لم يسهم في تحقيق المهمة الطحة المتمثلة في التوصل الى حل دائم لمشكلة فلسطين . وبدلاً من ذلك ، سيكون لمثل هذا المؤتمر طابع ايد يولوجي دعائي موجه ضد دولة اسرائيل ، وسوف يحقق أهداف تلك الدول التي تشعر أنها تستفيد من مواصلة التوترات في المنطقة أو زيادتها .

ليس هناك سوى سبيل واحد للسلم يمكن أن يحقق نتائج ايجابية ، وهو المفاوضات المباشرة . فالعملية التي بدأت في كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية التي ابرمت في العام التالي والقائمة على المبادئ التي وردت في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، أرست اسلماً بين جارتين ظلتا في حالة حرب طوال جيل كامل كما أدتا الى انسحاب اسرائيل . وأوجه النجاح هذه لا تدع شكاً ازاء حقيقة تأكيدنا أن المفاوضات المباشرة هي السبيل لتحقيق السلم .

وتجدد حكومة بلدي أن الاشارات الواردة في مشروع القرار هذا والتي تتطوى على افتقاد دور أمريكا لمعارضتها انعقاد مؤتمر دولي . ودعوة القرار الى أن نعيد النظر في موقفنا غير مقبولة على الاطلاق . ونحن نجد أن هذا التطفل على سياسة حكومة الولايات المتحدة وقراراتها أمر غير لائق اطلاقاً بالنسبة لقرار صادر عن الأمم المتحدة ويمس بجهود السلم .

وتجد حكومتي أيتها أنه من غير المقبول بشكل مائل أن تصف ثغرة في مشروع القرار هذا اسرائيل بأنها تتحمل وزر

" . . . أعمال الارهاب . . . ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية " .

(A/40/L.41 ، الفقرة ٨ من الديباجة) .

ونحن نرفض هذا الاتهام رفضا قاطعا لأنه يساوى حكومة اسرائيل بمقترفي أعمال الارهاب الشريرة التي كانت من العلامات الأساسية المميزة للشرق الأوسط .

ونحن طو قناعة بأن اقتراحات الرئيس ريغان المؤرخة في ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ،

ما زالت تجسد أكثر العناصر العنصرية لسلم يمكن أن يوفق بين الشواغل الأمنية المشروعة

لا اسرائيل والاحتياجات المشروعة للشعب الفلسطيني . ونحن ندعو أطراف النزاع السى أن

تواجه تحدى السلم وأن تقوم بحسم تلك القضايا التي ينطوى عليها النزاع الذى طـال

أمده عن طريق مفاوضات مباشرة فيما بينها .

السيد نتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعقب
 على مشاريع القرارات A/40/L.23 ، L.24 ، L.25 بأكلها دفعة واحدة . ولن أتناول بالتعقيب
 الطابع المشوه للمادة ذاتها أو لمجموعة الآراء أو المحافل الموصى بعقدتها في تلك القرارات ،
 ومختلف التسهيلات أو المادة الشائعة فيها . وسوف أتحدث في الخوض في تفاصيل التشويشات
 وتحريف الحقائق ، وأتناول شيئا آخر هو اساءة تخصيص الموارد .
 ان المبالغ المخصصة من الأموال ، ويرد بعضها بالتفصيل في هذه المشاريع ، جزء
 من حطة المبالغ المدرجة في ميزانية الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بقضية فلسطين . وفي
 عام ١٩٨٦ ، وفقا لما أمكن الحصول عليه من البيانات ، سوف تصل المبالغ المخصصة
 للخدمات المتعلقة بقضية فلسطين الى ما يزيد على ٦ مليون دولار . ولا يتضمن هذا المبلغ
 مبلغ النصف مليون دولار المخصص لتغطية تكاليف المناقشة الجارية بشأن قضية فلسطين .
 وتتضمن بعض هذه المبالغ الاحتمالية مبلغ مليون دولار مخصصة للاعلام العام لقضية فلسطين ؛
 و ٢ مليون دولار لمؤتمر قضية فلسطين وخدماته المكتبية ؛ ١٣ مليون دولار لشعبنة
 اللاجئين الفلسطينيين ، علاوة على قائمة الأرقام التفصيلية التي عمت هنا في الجلسة العامة
 على التو .

واعتقد أنه من المنطقي أن نقارن بين المبالغ التي خصصتها الأمم المتحدة ، والتي
 تزيد قيمتها على ٦ مليون دولار ، باجمالي المبالغ ، وفقا للبيانات التي حصلنا عليها ،
 المخصصة لمسألة الفصل العنصرى ، والتي تبلغ ٥١ مليون دولار تقريبا . وبعبارة أخرى ،
 يعني هذا أن المزيد من الأموال سينفق على مؤتمر قضية فلسطين وخدماته المكتبية أكثر من
 كل المبالغ التي تنفق على جميع خدمات مكافحة الفصل العنصرى مجتمعة . وسوف تستخدم
 هذه الأموال المخصصة لقضية فلسطين للانفاق منها على مختلف الفروع الفلسطينية ، تكاليف
 السفر وترتيبات الاعداد للمؤتمر . والسفر بالطائرات وحجز الفنادق ، التي لا تكون بأى حال
 في أرخص الدرجات ، وهذه هي الحال بصورة مبسطة .

ولقد حصلت الدول العربية المنتجة للبتترول على عوائد تقدر بـ ١٠٠ بليون دولار في
 عام ١٩٨٥ ، ولم تستخدم أى منها أموالها في القضايا التي تناهاها ، بل على العكس من

ذلك ، لم تقم فقط باختطاف جدول أعمال الأمم المتحدة ، مثلما فعلت كثيرا في الماضي ، بل واختطفت أيضا من ميزانية الأمم المتحدة ومواردها ، مبالغ ضخمة من الأموال التي كان من الممكن توجيهها لوضع حد للمجاعة ، أو مكافحة الفصل العنصرى أو خدمة أى عدد آخر من القضايا الهامة التي تستحق بالفعل اهتمام هذه المنظمة موارد ها .

ولتلك الأسباب وغيرها ، سوف تصوت حكومة بلدى ضد مشاريع القرارات A/40/L.23

وL.24 و L.25 .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/40/L.41 بشأن المؤتمر الدولي ، فلا أرغب في الخوض مرة أخرى في مناقشة تفصيلية بشأن موقفنا ازاء المؤتمر الدولي . لقد تكلمنا مرات عديدة عن المؤتمر ، وكذلك فعل قادة اسرائيل . ونحن نعتقد ، كما أعلننا مرارا وتكرارا ، ان السبيل الوحيد الأكيد الذى يفضي الى السلم هو الذى يتم من خلال المفاوضات المباشرة ، وبطبيعة الحال ، نحن نرحب بعبارات التأييد المخلصة والحقيقية من جانب المجتمع الدولي . عندما ننظر بعض هذه البلدان حسنة النوايا التي أيدت مفهوم المؤتمر الدولي الذى عارضناه كثيرا ، وأعني تلك البلدان ذات النوايا الحسنة فقط ، الى مشروع القرار هذا وصياغته ، اعتقد أنها سوف تتبين على الفور عناصر التشويه الجسيم . فليس هناك ما يمكن أن يضيفه أى انسان الى مشروع قرار يمدح منظمة التحرير الفلسطينية ، ويشي على موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، ويدين اسرائيل بسبب الارهاب ؛ ويستفرد اسرائيل والولايات المتحدة هذه أمور واضحة .

ولكن دعوني أوضح الأمر الذى ربما يكون غير واضح بالدرجة الكافية ، وهو أن أولئك الذين يهتمون حقا بالسلم ويودون اتخاذ الترتيبات لعقد ذلك المؤتمر ، يحبطون في الحقيقة مقاصدهم ذاتها ، لأنهم يطالبون بعقد مؤتمر مع اسرائيل في الوقت الذى يدعون فيها كدولة غير محبة للسلم . وهذا أقرب شئ الى أسوأ ما يمكن أن يقوله المرء عن دولة عضو في الأمم المتحدة . فالمرء لا يدعو الى عقد مؤتمر سلم مع دولة يدعيها بأنها دولة غير محبة للسلم . وهنا يوجد تناقض ذاتي . وينبثق ذلك التناقض من النوايا الحقيقية لأولئك الذين صاغوا هذا النص المتطرف وغير المتوازن الى أبعد الحدود ، بمعنى انهم لا يريدون حقا أن يفضي هذا المشروع الى عقد محفل سلم حقيقي ، بل لاستخدامه بكل بساطة ، كمحفل

للدعاية يبدأ بمشروع القرار هذا .

ولتلك الأسباب سوف تصوت حكومة بلدى أيضا ضد مشروع القرار A/40/L.41 .

السيد ارتاشو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في البيان السدى أدلى به في ٣ كانون الأول / ديسمبر أمام الجمعية العامة ، عرض سفير لكسمبرغ العناصر الأساسية لموقف الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبى فيما يتعلق بقضية فلسطين وهو الموقف الذى تشاطره بلدى تماما .

وهذه المناسبة ، يود وفد بلدى أن يعرب عن قلق حكومة اسبانيا ازاء عدم التوصل الى أى نتائج ملموسة بشأن مشكلة فلسطين . وبالنسبة لحكومة بلدى ، يعتبر الحل العادل والسلمي لمشكلة فلسطين شرطا أساسيا لاجلال سلم دائم في الشرق الأوسط . وينبغي أن تقوم تلك التسوية على انسحاب اسراييل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وعلى حق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسراييل ، في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

وبالقدر الذى يظهران به تلك المبادئ الأساسية ، يعتبر قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، نقطة البداية السلمية في السعي الى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، ترى حكومة اسبانيا أنه يتعين على مجلس الأمن أن يحدد بشكل نهائى الأسس اللازمة لحل المشكلة ، ويستكمل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بوضع صيغة تعبر ، بطريقة واضحة لا لبس فيها ، عن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

وتماشيا مع هذا الموقف السدى ، سوف يصوت وفد بلدى لصالح مشاريع القرارات

• A/40/L.23 و L.24 و L.25 .

لقد أيدت حكومة اسبانيا النداء المتكرر لعقد مؤتمر دولى معني بالسلم في الشرق الأوسط ، لأننا نعتقد أنه لا يجب استبعاد أى مبادرة سلم لأول وهلة اذا كانت تؤدى الى التسوية العادلة والشاملة لهذه المشكلة . وكان بوسع وفد بلدى أن يواصل تأييد ذلك النداء كما جاء في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/40/L.41 ، ولكن ادخال عناصر كثيرة للجدل في نص المشروع في الفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة الفقرة ٥ من المنطوق ، يحول دون تأييدنا لهذا المشروع .

السيد مكدويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازال حسم القضية الفلسطينية يمثل مفتاح التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط . فلفترة طويلة حرم الشعب الفلسطيني ، على نحو غير عادل ، من حقوقه المشروعة ، بما في ذلك بوجه خاص حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني اذا كانت تلك هي رغبته .

ان اعتراف نيوزيلندا بحقوق الفلسطينيين يوازنه اعترافا بحق اسرائيل ، أسوة بكل الدول ، في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بمنأى عن التهديدات وأعمال القوة . ونيوزيلندا ، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، على ثقة من أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يرسى المبادئ اللازمة لاجل حل سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وهو سلم لن يتحقق الا من خلال المناقشة والتفاوض والتوفيق . كذلك اشارت المقترحات الاقليمية الى السبيل المؤدى الى التسوية . ومن دواعي التشجيع ، في اعتقادنا ، أن البيانات التي أدلى بها هنا من بضعة أسابيع الطك حسين طك الأردن والسيد بيريز رئيس وزراء اسرائيل ، بالاضافة الى الاتفاق الاردني - الفلسطيني المبرم في شهر شباط/فبراير من هذا العام ، تهيئ الاحتمال لحوار حقيقي . ومن المؤكد أن من مسؤولية هذه المنظمة تعزيز هذه البدايات .

لذلك شعرنا بخيبة أمل ان رأينا أن مشروع القرار A/40/L.41 ، الذي يتضمن الدعوة الى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، لم يول أهمية لهـذه التطورات الايجابية الأخيرة ، وترى نيوزيلندا أن هناك فائدة في فكرة عقد مؤتمر تحت اشراف الأمم المتحدة يمكن فيه لكل الأطراف المعنية أن تجرى مفاوضات مباشرة . بيد أنه لن يكون من المناسب عقد ذلك المؤتمر الا بعد أن تبدى تلك الأطراف الارادة والمرونة اللازمين لحسم النزاع بالوسائل السلمية ، وتؤكد نيتها في التوصل الى الاتفاقات التي من شأنها أن تضمن السلم العادل . ومع الأسف ، ان هذا الوقت المناسب لم يحن حتى الآن . لهذا السبب ، ونظرا لأن مشاريع القرارات قيد البحث في اطار هذا البند لا تمثل بدقة التوازن بين المبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، أو تقدم أساسا لتسوية واقعية للمشكلة الفلسطينية ، فان وفد بلدي سيحتج عن التصويت على كل مشاريع القرارات الأربعة .

السيد تيد (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤمن وفد بلدى أن قضية فلسطين لب صراع الشرق الأوسط . لذلك فاننا سنصوت تأييدا لمشاريع القرارات المطروحة أمام هذه الجمعية العامة اليوم ، ان أنها تمثل اسهاما ايجابيا في السعي من أجل التوصل الى حل سلمي شامل .

ويرى وفد بلدى أن الحل العادل والدائم لقضية فلسطين ينبغي أن يعترف فـي نفس الوقت بحق دولة اسرائيل . وفي هذا الصدد ، نقترح أن يتم اعتراف متبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتشجيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على التحرك في هذا الاتجاه ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحثهما على انتهاج طريق التوفيق والتسوية المتبادلين . وهؤلاء الذين يحثون اسرائيل على ألا تحرى أى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يساعدون في عملية التوفيق المتبادل . ومن ناحية أخرى ، فإن الدول التي ما زالت تنكر حق اسرائيل في البقاء لا تساعد أيضا قضية السلم . لذلك ، يناشد وفد بلدى كلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بالحقوق المشروعة لبعضهما البعض .

ويؤيد وفد بلدى تأييدا تاما اقامة وطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يمكن أن يقبل ضم اسرائيل لتلك الأراضي . كما يؤيد وفد بلدى تمام التأييد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، خاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين أرسيا الأسس الجوهرية لاجلال سلم حقيقي ومستقر ودائم في الشرق الأوسط .

السيد سكوغمو (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيدت

النرويج دائما كل الجهود التي يمكن أن تؤدي الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على المبادئ الواردة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونحن نعتقد أنه يتعين على أطراف الصراع أنفسهم أن يحددوا صيغ التفاوض التي تساعد على التقدم صوب السلم الدائم في الشرق الأوسط . كما أننا مستعدون تماما لتأييد الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط ، اذا كان هذا الاقتراح مقبولا لجميع الأطراف التي يفترض أن تشترك في المفاوضات التي ستجرى في ذلك المؤتمر .

وإذا ما رأيت الجمعية العامة أن يعقد مؤتمر السلم الدولي هذا ، فإن الحكومة النرويجية تعتقد أن ذلك يجب أن يتم بشروط من شأنها أن تيسر للأطراف المعنية قبول فكرة ذلك المؤتمر بدلا من أن تصعبها ، ولكننا نأسف بشدة لأن مشروع القرار المطروح أمامنا A/40/L.41 يمثل خطوة في الاتجاه الخاطئ . فنحن نجد هذا المشروع غير بناءً بالمرة . ونرى أن الصيغ الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة وفي الفقرة ٥ من المنطوق فيما يتعلق بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تجاه المؤتمر غير مناسبة لأنها لا تبين الخطوات البناءة التي اتخذها هذان البلدان خلال الأشهر القليلة الماضية .

وأخيرا ، نجد صياغة الفقرة الثامنة من الديباجة مضللة ومتميزة لأنها لا تذكر بعض الأنشطة الإرهابية البالغة الخطورة في الشرق الأوسط . لذلك سنصوت ضد هذه الفقرات الثلاث إذا ما طرحت لتصويت منفصل . وسوف تمتنع النرويج عن التصويت على مشروع القرار في مجموع .

السيد لي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنسبة لمشروع القرار

A/40/L.41 ، يأسف وفد بلدي لأننا نجد في هذا العام أنه من الضروري أن نصوت ضد مشروع القرار هذا المعني بعقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط لأنه يتضمن عبارات غريبة وغير مقبولة . ان أحداث السنة الماضية ، ولا سيما البيانات المدلى بها مؤخرا في هذه الجمعية العامة من جانب قادة الطرفين المعنيين مباشرة دفعتنا الى الاعتقاد بأنه كانت هناك فرصة في تناول اليد لا حراز تقدم صوب الاتفاق على صيغة دولية يمكن في اطارها اجراء تفاوض مباشر للتوصل الى تسوية سلمية شاملة . وفي هذا السياق ، نرى أن توجيهه نداء جديد بعبارات بناءة لعقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط كان يمكن أن يؤدي الى تأثير ايجابي .

ومع ذلك ، فإن ادراج اتهامات حدلية لا أساس لها في نص مصاغ بعبارات انفعالية أمر لن يسهم بالتأكيد في تهيئة مناخ ملائم لمباحثات السلام ، مما لا يجعل أمام وفد بلدي أي خيار غير التصويت ضد مشروع القرار A/40/L.41 .

وبالنسبة للنصوص الأخرى المطروحة أمامنا بعد ظهر اليوم ، فإن موقف وفد بلدي ازائها معروف تماما .

السيد مزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أتاحت لوفد بلدي الفرصة في المناقشة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال في الجمعية العامة لكي يعرب عن موقفه من القضية الفلسطينية . وقد أعربنا عن تأييدنا للنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاسترداد حقه في القابل للتصرف في الاستقلال والحرية ، وحقه في أن تكون له دولة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ولهذا السبب ، سيصوت وفدى تأييدا لمشروعي القرارين A/40/L.23 و L.24 .
 بيد أن وفدى سيتمنع عن التصويت على مشروعي القرارين A/40/L.25 و L.41 ، بسبب
 ما ورد فيهما من انتقادات موجهة لدول أعضاء علاوة على أنها أطراف معنية في تسوية
 ذلك الصراع والتي تبدي اهتماما بمؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط - وهو
 مؤتمر يؤيده وفدى . وأشير بصفة خاصة الى الفقرة ٢ (ج) من مشروع القرار
 A/40/L.25 ، والفقرات الرابعة والخامسة والثامنة من ديباجة مشروع القرار A/40/L.41 .

السيد فلورستال (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان قضية
 فلسطين التي استمرت معنا لبعض الوقت لكنها تظل قضية متجددة دوما تثير اهتمامنا
 مرة أخرى بأهمية التوصل الى حل تفاوضي عاجل لاقرار السلام في الشرق الأوسط .
 واذ يدرك وفدى أبعاد المشكلة ويرغب ، كما يرغب دوما ، في التعاون في الجهود
 الجارية من أجل التوصل الى سلام حقيقي ، كان يود أن يؤيد مشاريع القرارات الثلاثة
 المطروحة الآن على الجمعية والتي ترمي أساسا الى ذلك الهدف المحدد . لكن
 وفدى مضطر ، لسوء الحظ ، الى ابداء تحفظات بشأن الفقرة الثامنة من ديباجة
 مشروع القرار A/40/L.41 ، وذلك للأسباب التالية . أولا ، فضلت اللجنة السادسة
 وبحكمة أن تؤجل النظر في تعريف ارهاب الدولة . ومن ثم نتساءل عن المعيار الموضوعي
 الذي استخدمه المشاركون في تقديم مشروع القرار . ثانيا ، يفترض عقد أى مؤتمر
 وجود التعاون من قبل جميع الأطراف المعنية . وذلك يعني ضرورة وقف الاشتباكات
 العسكرية بل ووقف التراشقات الخطابية . ومن المناسب بصورة خاصة الآن أن نكفل
 ضبط النفس لا في ساحة المعركة فحسب بل وفي استخدام العبارات الرنانة التي قد
 تكون مشيرة .

ان ذلك الجزء من النص الذى نعارضه لا يضيف شيئا الى مشروع القرار ، بل ،
 على العكس ، يضيف المزيد من المبررات لمن يعتقدون انه ليس من المناسب الآن
 أن يعقد ذلك المؤتمر ، ولهذا السبب كنا نفضل أن يعدل نص تلك الفقرة . واذا كان
 هناك تصويت منفصل على تلك الفقرة سيصوت وفدى ضدها ، وسيتمنع عن التصويت على
 مشروع القرار ككل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن نشرع في عملية التصويت ، أود أن أعلم الجمعية أن البلدان التالية قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/40/L.23 : باكستان وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية وغامبيا وفييت نام وقبرص ومدغشقر ويوغوسلافيا .

وأصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/40/L.24 : باكستان وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية وغامبيا وفييت نام وقبرص ومدغشقر ويوغوسلافيا .
وأصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/40/L.25 : باكستان وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية وغامبيا وفييت نام وقبرص ومدغشقر ويوغوسلافيا .
وانضمت البلدان التالية الى مقدمي مشروع القرار A/40/L.41 : باكستان وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ومنغوليا .

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات المختلفة .

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لمشاريع

القرارات وارد في الوثيقة A/40/1032 .

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/40/L.23 .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، جزر سليمان ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.23 بأغلبية ١٢٨ صوتا ضد صوتين وامتناع ٢٢ عضوا

عن التصويت. (القرار ٩٦/٤٠ الف)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/40/L.24 .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،

العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالمو ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر
غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون :

المتنعون :

كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .
استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ،
ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
البرتغال ، جزر سليمان ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.24 بأغلبية ١٢٩ صوتاً ضد ٣ أصوات وامتناع
٢٠ عضواً عن التصويت . (القرار ٤٠/٩٦ باء)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع

القرار A/40/L.25 .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
برونسي دار السلام ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،
بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ،
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،
الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
السلغادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ،
ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
 الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية -
 الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
 اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
 البرتغال ، جزر سليمان ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.25 بأغلبية ١٣١ صوتا ضد ٣ أصوات وامتناع ١٨

عضوا عن التصويت . (القرار ٩٦/٤٠ جيم)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة في مشروع

القرار A/40/L.41 .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرتين الرابعة والثامنة من
الديباجة والفقرتين ٢ و ٥ من المنطوق فاذا لم يكن هناك اعتراض ، سنعمل ذلك .
أطرح أولا الفقرة الرابعة من الديباجة للتصويت .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ،
 بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ،
 بلغاريا ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، الكامبيون ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر
 القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن
 الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ،
 هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، جامايكا ،
 الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سنغافورة ،
 الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،
 زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، السفادور ، فرنسا ،
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، هندوراس ،

ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ليبريا ، لكسمبرغ ،
هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، جزر سليمان ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : انيغوا وبربودا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ،
بوليفيا ، البرازيل ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
شيلي ، كولومبيا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، غينيا
الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، اليونان ، غواتيمالا ،
هايتي ، ساحل العاج ، اليابان ، ليسوتو ، ملاوى ، ملديف ،
موريشيوس ، نيبال ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، سانت لوسيا ،
سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سيراليون ، اسبانيا ،
السويد ، تايلند ، توغو ، زائير .

اعتمدت الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/40/L.41 بأغلبية ٨٤ صوتا

مقابل ٢٢ وامتناع ٣٨ عضوا عن التصويت*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستصوت الجمعية العامة الآن

على الفقرة الثامنة من الديباجة .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ،
بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ،
بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
الرأس الأخضر ، الصين ، الكونغو ، كوسا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ،
اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ،

* بعد ذلك أبلغ وفد بوركينا فاصو الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون:

استراليا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغوى ، البرتغال ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، جزر سليمان ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون:

انتيفوا وبربودا ، الارجننتين ، النمسا ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، اليونان ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، ملديف ، نيبال ،

بنما ، بيرو ، سانت لوسيا ، ساموا ، سنغافورة ، سوازيلند ،
السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، اوروغواي ،
فنزويلا ، زائير .

اعتمدت الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/40/L.41 بأغلبية ٧٩ صوتا

مقابل ٣٣ وامتناع ٣٢ عضوا عن التصويت** .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سنصوت الآن على الفقرة ٢ من

المنطوق .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، النمسا ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ،
بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ،
بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، الصين ،
جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غينيا
الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ،
غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ،
جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،

** بعد ذلك أبلغ وفد بوركينا فاصو الأمانة العامة انه كان ينوي التصويت
مؤيدا ؛ وأبلغها وفد سيراليون انه كان ينوي التصويت معارضا .

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، ساموا ، العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية-
 الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، كندا ، اسرائيل ، ملاوى ، جزر سليمان ،
 الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، بلجيكا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
 شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ،
 اكوادور ، السلفادور ، فرنسا ، المانيا (جمهورية-الاتحادية) ،
 غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ،
 ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليجريا ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت لوسيا ،
 سان فنسنت وجزر غرينادين ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمدت الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/40/L.41 بأغلبية ١١١ صوتا مقابل

٦ أصوات وامتناع ٢٩ عضوا عن التصويت* .

* بعد ذلك أبلغ وفد بوركينا فاصو الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأطرح الآن للتصويت الفقرة هـ

من المنطوق .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامرون ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سنغافورة ، الصومال ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، السلفادور ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية-الاتحادية) ، غرينادا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، جزر سليمان ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، النمسا ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، غابون ، اليونان ، غواتيمالا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبيريا ، نيبال ، باراغواى ، بيرو ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سيراليون ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، زامبيا .

اعتمدت الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/40/L.41 بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل

٢٢ وامتناع ٣٣ عضوا عن التصويت * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستصوت الجمعية العامة الآن

على مشروع القرار ككل .

لقد طلب تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بورما ،

* بعد ذلك أبلغ وفد بوركينا فاسو الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ،
 تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 جيبوتي ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ،
 غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،
 العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .
 كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .
 انتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، شيلي ،
 كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،

المعارضون :

المتنعون :

السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية) -
 الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ،
 هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ،
 اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، البرتغال ،
 سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، جزر سليمان ،
 اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.41 ككل بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٣ وامتناع

٤١ عضوا عن التصويت ** (القرار ٩٦/٤٠ دال)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين

يودون تعليق تصويتهم .

السيد كيسالو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف

حكومة فنلندا من قضية فلسطين معروف جيدا وما زال ثابتا لم يتغير . وقد شرحناه
 في بياناتنا التي أدلينا بها في الجلسات العامة وفي اجتماعات اللجنة السياسية
 الخاصة .

لقد امتنع وفدى عن التصويت على مشاريع القرارات L.23 و L.24 و L.41 ، لأنها
 لا تمثل التوازن الذى تعتبره حكومتى شرطا مسبقا لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة
 في الشرق الأوسط . وفيما يتعلق بمشروع القرار L.41 ، أود أن أذكر بأن فنلندا
 اشتركت في المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين في ١٩٨٣ وانضمت الى توافق الآراء
 بشأن الوثائق الختامية للمؤتمر مع بعض التحفظات التي اثبتت في السجلات . ويوضح

*** بعد ذلك أبلغ وفدا بوركينا فاسو وجمهورية ايران الاسلامية الأمانة العامة
 انهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

تصويتنا لصالح الفقرة الثانية من المنطوق تأييدنا لفكرة عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط . لكننا لا نستطيع هذه المرة التصويت لصالح مشروع القرار L.41 ككل لانه يتضمن عناصر وصيغا جديدة غير مقبولة بالنسبة لنا .

السيد وولتر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف السويد هو أن أكثر المحافل ملائمة لاجراء مفاوضات جادة تستهدف تحقيق تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط يوجد ضمن اطار الأمم المتحدة . وترى حكومتي أن المفاوضات المباشرة بين الأطراف في اطار مؤتمر دولي للسلم تحت اشراف الأمم المتحدة قد يكون ترتيبا عمليا . ويوضح تصويت وفدي لصالح الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار L.41 هذا الرأي .

وبالنظر الى هذه الخلفية ، فان وفدي يأسف كل الأسف لاننا لم نتمكن من تأييد مشروع القرار L.41 ككل . لقد أيدنا في العام الماضي القرار المماثل ولكن بعد تردد شديد . ومازلنا نرى أن من غير المتصور أن يكون الغرض من القرار أن يحاول بشكل أو آخر اجبار الحكومات على حضور أو عقد مؤتمر بغير موافقتها على المشاركة . اذ لا يمكننا التشكيك في الحق السيادي للحكومات المعنية في أن تحدد بنفسها موقفها من المشاركة .

وفضلا عن ذلك ، نرى أن هناك عناصر جديدة ليست ذات صلة قد اقترنت على المشروع المقدم هذا العام . وأشير بصفة خاصة الى الفقرات السادسة والسابعة والثامنة من الديباجة . هذه العناصر قد أوجدت انحيازاً في القرار مما يحد من الدور البنّاء الذي كان يمكن ان يقوم به في محاولة تعزيز مفهوم عقد مؤتمر دولي للسلم .

السيد صوما (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مشاريع القرارات الأربعة A/40/L.23 و A/40/L.24 و A/40/L.25 و A/40/L.41 السدي قد تمت بموجب البند ٣٣ من جدول الأعمال هي بالضرورة مستمدة أساساً ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، من الاعلان الخاص ببرنامج العمل الذي اعتمد في جنيف عام ١٩٨٣ ، اثناء انعقاد المؤتمر الدولي المعني بفلسطين .

ونظرا لاهتمام أوروغواي المستمر بتحقيق حل سلمي عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، فانها شكلت جزءاً من توافق آراء جنيف ، ومن ثم صوتت لصالح مشاريع القرارات الأربعة . الا أننا ، نود أن نكرر التحفظات التي أعرب عنها وفدنا فيما يتعلق بكسل من الوثيقتين الصادرتين عن مؤتمر جنيف بالذاكرة المؤرخة ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، المرسلة الى أمين عام المؤتمر والواردة في تقريره النهائي (A/CONF.114/42) .

السيد لاغوريو (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد امتنع وفد الارجنتين عن التصويت عند التصويت على الفقرتين الرابعة والثامنة من ديباجة مشروع القرار A/40/L.41 ، نظرا لوجود أفكار في الفقرتين لا صلة محددة لها بضمون القرار الذي اعتمد لتوه ؛ ولا سيما الفقرة الرابعة من الديباجة التي تنحو الى اصدار حكم مسبق على الموقف المقبل لدولتين ذاتي سيادة .

ومع ذلك ، صوت وفد الارجنتين لصالح مشروع القرار ككل ، لأن حكومة الارجنتين تشاطر تماما الهدف النهائي للنص وهو عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط وفي هذا السياق ، نعتقد انه يجب بذل كل الجهود التي تؤدي الى ارساء سلم عادل ودائم في تلك المنطقة المتفجرة للغاية .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعدل تصويته على مشروع القرار A/40/L.41 . اذ ان وفد النمسا قد أيد دوما مفهوم عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط . وتعتقد النمسا ان مثل ذلك المؤتمر يمكن بالفعل ان يسهم اسهاما رئيسيا في تحقيق تسوية شاملة عادلة دائمة متفاوض عليها لصراع الشرق الاوسط ومع ذلك ، ترى النمسا ان نجاح المؤتمر سيعقد الى حد كبير على موافقة جميع الأطراف المعنية على المشاركة فيه .

ولا تبد والصيغة التي اختارها مقد موالنص لا تبد و لوفدنا أكثر الصيغ ملائمة . وبالتالي ، يجد وفد بلادي بالفعل صعوبة الى حد ما ازاء بعض فقرات الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق ، لأن النمسا ، من حيث المبدأ ، اعترضت ومازالت تعترض على ممارسة استفراد بلد أو بلدان لتوجيه الانتقاد اليها في قرارات الجمعية العامة ، فهذا الاسلوب لن يؤدي بالتاكيد الى تعزيز قضية السلم في الشرق الأوسط .

ولهذه الأسباب ، قرر وفد بلادي ان يمتنع ، هذا العام ، عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.41 . ويكرر تأييده المستمر لمبدأ عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط ، ويتجلى التعبير عن ذلك في تصويتنا الايجابي على الفقرة ٢ من منطوق ذلك القرار .

السيد غارسيا ريفيلا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد بيرو لصالح مشاريع جميع القرارات المقدمة بموجب البند ٣٣ من جدول الأعمال " قضية فلسطين " .

وفيما يتعلق باعلان جنيف المعني بفلسطين ، وبرنامج العمل الخاص بحقوق الشعب الفلسطيني الذي اعتمد بالموافقة العامة دون تصويت في المؤتمر الدولي الذي عقد في آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، يود وفد بلادي أن يذكر بأن حكومة بيرو أصدرت البيان التالي في تلك المناسبة :

" في هذا البيان يود وفد بلادي أن يكرر تأييده لكل الجهود التي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفي إقامة دولته المستقلة ، وكذلك حق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ، وفقا لما ورد في أحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والاتفاقات الأخرى التي اعتمدها المجتمع الدولي ، ومسيح ذلك ، فان معالجة وتناول بعض فقرات مشروع برنامج العمل تمنعنا من تأييد الوثيقة ككل ، ولا سيما الفقرتين ٥ و ١٦ من برنامج العمل " .

وفضلا عن ذلك ، امتنع وفد بلادي عن التصويت المنفصل بالنسبة للفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة والفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/40/L.41 لاننا نعتقد ان هذه الفقرات لا تؤدي الى تهيئة أفضل الظروف الممكنة لعقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط .

السيد فرطاس (الجمهورية العربية الليبية) : لقد أيد وفدي مشاريع

القرارات الأربعة التي عرضت علينا والخاصة بقضية فلسطين . وصوت لصالحها جميعا ، كقرارات منفصلة ، ومشاريع ككل .

ويرغب وفدي بهذه المناسبة أن يشدد على أنه يتحفظ على أية اشارة في تلك المشاريع قد يفهم منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أنها تتضمن أو تلج الى استبعاد بلادي للاعتراف بالكيان الصهيوني أو الأمر الواقع المفروض بالقوة العسكرية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

السيد بابا جورجي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما حدث

في الماضي ، أوضح وفد بلادي خلال الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، موقفه بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط ، وذلك باعرايه مرة أخرى عن التأييد التام لحكومة وشعب البانيا للكفاح البطولي العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني الابرالي من أجل استعادة حوقه الوطنية واتساقا وذلك الموقف ،

صوت لصالح مشاريع القرارات A/40/L.23 و A/40/L.24 و A/40/L.25 .

ومع ذلك ، نود أن نشدد على أن لدينا تحفظات بشأن بعض الصياغات الواردة في بعض الفقرات ، ولا سيما تلك الفقرات التي تشير الى قرارات سابقة . ووفد البانيا لم يشارك في التصويت على مشروع القرار A/40/L.41 ، الذى يتناول الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط ، بمشاركة الدولتين العظميين الرئيسيتين . لقد أوضحنا موقفنا دائما بشأن هذا الأمر . ونحن نتفهم ذلك الأمر تماما ، ونتشاطر القلق تجاهه ، وتؤيد روما جهود الشعوب والبلدان العربية الشقيقة ليجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

لكننا ما زلنا نرى ان هدف الامبريالية الاشتراكية السوفياتية من الاصرار على عقد هذا المؤتمر هو ضمان تغلغل اكبر في سير الاحداث وتدعيم موقعها في المنطقة فسي منافستها مع الامبريالية الامريكية . ونحن نعارض هذا المؤتمر الذي تشترك فيه الدولتان العظميان الرئيسيتان وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية لانهما ستحاولان استفلاله لتحقيق مصالحهما .

السيدة كراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشكلة الشرق الاوسط واحدة من المشكلات التي تتحمل الامم المتحدة مسؤولية عظمى عنها . ولا شك ان هذه المسألة ذات اهمية كبرى بالنسبة لاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري لا في المنطقة وحدها ، بل وفي العالم كله . وطالما ظل السائد في تلك المنطقة هو الاحباط وعدم التوافق واراقة الدماء ، سيكون من الصعب ايجاد حل لمشكلة فلسطين ، وهي لب مشكلة الشرق الاوسط .

ويعتقد المجتمع الدولي انه لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير ، فانه من الاهمية بحكان ان يتخذ الاسرائيليون والفلسطينيون خطوات في اتجاه الهدف المشترك وهو اقامة سلام شامل وعادل في الشرق الاوسط على اساس التفاوض دون الحاجة الى اللجوء الى القوة .

ومن هذا المنطلق يرحب وفدنا بالجهود المبذولة لاجراء حوار بين جميع الاطراف بما فيها الحوار في اطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وهو ما أيده وفدنا في هذا المحفل في العام الماضي .

ولهذا السبب ، أيده وفدنا مشروع القرار A/40/L.41 . الا اننا نود ان نعرب عن تحفظاتنا تجاه صياغة الفقرتين الرابعة والثامنة من ديباجة مشروع القرار والفقرة الخامسة من المنطوق ، نظرا لاننا قد احطنا علما اثنا المناقشة العامة في هذه الدورة بالبيانات التي ادلت بها الاطراف المعنية والتي يمكن النظر اليها كتعبير عن الاستعداد للاشتراك في المفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق لتسوية ذلك النزاع .

وفي الختام بحث وفدى جميع الاطراف المعنية على بذل كل ما في وسعها لدفع عملية السلام في المنطقة الى الامام . ونحن ندعو الى الانسحاب الفورى للقوات العسكرية من الاراضي التي تحتلها بشكل غير قانوني .

السيدة ابراهامز (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما

يتعلق بمشروع القرار A/40/L.41 الذى يتناول موضوع مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط ، يعتقد وفدى ان المؤتمر من شأنه ان يسهم في استتباب السلم في المنطقة اذا ما توافرت بعض الشروط التي ترضى عنها الاطراف المعنية بالنزاع .

ونحن نعرف انه توجد في الوقت الراهن عملية تفاضية يمكن ان ينبثق عنها تفاهم ايجابي لتهيئة المناخ اللازم لعقد مثل هذا المؤتمر . ونحن ننظر الى تلك المشكلة دون تحيز ، ويحدونا الامل أيضا ان يحدث تغيير في اتجاهات البلدان المعنية بالمشكلة وفي دوافعها ، وهو التغيير الذى دعت اليه غالبية الوفود التي تكلمت في المناقشة العامة بشأن الشرق الاوسط وبشأن قضية فلسطين .

غير ان وفدى امتنع عن التصويت على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/40/L.41 لاننا نعتقد اننا لا نستطيع ان نستفرد دولة واحدة بعينها بوصفها المسؤولة وحدها عن الاعمال الارهابية في المنطقة . وقد اسهمت مجموعة من العوامل فيما آل اليه النزاع في الشرق الاوسط الآن . وبالتالي نحتاج الى بيان عام عن هذه المشكلة .

السيد مانغوازو (ملاوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق

بمشروع القرار A/40/L.41 لسنا مرتاحين تماما لفكرة المؤتمر الدولي للسلم التي تدعو اليها الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار . ويرجع ذلك الى اننا نعتقد ان اى مؤتمر حقيقي للسلم ينبغي ان يشمل جميع اطراف النزاع . وفي هذا الصدد نرى ان احد الاطراف ليس على استعداد للاشتراك في مؤتمر دولي للسلم ، ولهذا نعتقد انه ينبغي اتباع اسلوب آخر يكون مقبولا لجميع اطراف النزاع . وبالتالي نرى ان اى مصادقة على عقد مؤتمر دولي للسلم هو عمل سلمي . وهذا هو السبب في امتناع وفدى عن التصويت على مشروع القرار .

وقد صوتنا لصالح مشروعى القرارين A/40/L.24 و L.25 على اساس ان اية معلومات تجمع وتنتشر ينبغي ان تكون موضوعية بقدر الامكان . ونحن ندرك اهمية نشر المعلومات الخاصة بقضية فلسطين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/40/L.41 نشعر بقلق شديد ازاء الفقرات التي اجرى بشأنها تصويت منفصل . ولقد شعرنا باننا ان كان للامم المتحدة ان تقوم بدور الحكم في المشاكل التي تواجه الدول الاعضاء ، بات من الضروري ان نتوخى الحياد بقدر الامكان . واعتقد ان تلك الفقرات منحازة ولا سيما الفقرة الثامنة من الديباجة ، وهي ايضا استفزازية الى حد ما بالنسبة لاجد الاطراف ، وعليه فقد صوتنا ضد تلك الفقرة . وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من المنطوق ، نرى ان هناك ايجاها في هذه الفقرة لا يتسم بالطابع البناء وبالتالي فقد امتنعنا عن التصويت عن القرار برته .

السيد زمانينا (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يتحفظ وقدى على استخدام عبارة " حكومة اسرائيل " . ونحن نعتقد ان اسرائيل ينبغي ان تتسحب من الاراضي المحتلة في فلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا للقرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، والصادر عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، اعطي الكلمة لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية الذي طلب الادلاء ببيان .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
ها هو عام آخر ينقضي ، والظروف المأساوية التي يعيشها شعبنا ما زالت مستمرة ، وما زالت اسرائيل تواصل توجيه اعمالها الارهابية ضد شعبنا في دياره . ثم تأتي الى هنا لنستمع الى بعض البيانات التي يدلي بها بعض من يرفضون حتى الاستماع الى ما نقول . ان اولئك الذين يعارضون الفقرة الثامنة من الديباجة يرفضون ان يتعرفوا على موقف منظمة التحرير الفلسطينية . ولم يطلب منهم اصدار حكم على ما نقول ، فكل المطلوب ان يحيطوا به علما فقط . واليكم موقنا ، وقد اعلناه بوضوح من فوق منصة هذه الجمعية . لذا اشعر بدهشة بالغة ان البعض يستخدمون ذلك حجة عندما يريدون التأكيد على انهم يرفضون الاستماع .

وقد اشار البعض الى الآثار والمخصصات المالية ، ايا كانت . وهم يتصورون انهم على دراية كبيرة بالمسائل النقدية . ان الجمعية العامة ستصوت على تخصيص ما يقرب من ١٢ مليون دولار شهريا لقوة صيانة السلام في الجنوب اللبناني . ان الامم المتحدة ستخصص ١٢ مليون دولار شهريا لمعالجة نتيجة واحدة من نتائج عدوان اسرائيل على لبنان . ولكن عندما يتعلق الامر بما يقرب من ٢٥ او ٣٠٠ الف دولار شهريا لتصحيح الاوضاع ومعالجة الظلم وخدمة قضية السلام يقال لنا ان هذا تهديد للمال . ويقال لنا ايضا ان هناك طريقا واحدا يؤدي الى السلام ، وان ذلك الطريق هو المفاوضات المباشرة . أليست هي المفاوضات المباشرة التي من اجلها تأتي الى مجلس الامن الذي تجلس فيه سويلا كل اطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، والذي تتمثل رسالته ومهمته في حفظ السلام الدولي ؟ ان الذين يتكلمون عن الطريق الواحد الى السلام وعن

المفاوضات المباشرة ، التصقت في اذهانهم فكرة معينة هي ان الشعب الفلسطيني لا وجود له ، وان الشعب الفلسطيني لا حق له في تقرير المصير ، وان مجلس الامن لا ينبغي اشراكه في هذه القضية .

اما بالنسبة لنا ، فليس هذا بجديد على سياسة الولايات المتحدة . لقد اعلنتها صراحة منذ عام ١٩٤٧ وهذا مسجل في وثائق الولايات المتحدة السرية لتلك السنة ، التي تصدر فيها تعليمات ، بان قضية فلسطين لا يجب ان تعرض على مجلس الامن ؛ والا لكان على الولايات المتحدة ، ولا سيما لالتزامها بالمادة ٢٥ من الميثاق ، تنفيذ قرار التقسيم ذاك . وهذا نجد في " العلاقات الخارجية للولايات المتحدة " ، ١٩٤٧ ، المجلد الخامس ، ونجده بسهولة في الصفحات ١٣ و ١٤ و ١١٥٧ و ١٢٦٦ .

وحتى قبل اتخاذ قرار تقسيم بلادى ، صرحت الولايات المتحدة في وضوح تام بانها لن تسمح بتنفيذ قرار التقسيم ذاك . ثم يكفوننا بعد ذلك عن المفاوضات المباشرة دون ان يحددوا مع من . أليس من المعقول ان تكون المفاوضات المباشرة مع الضحية المباشرة والطرف الرئيسي في الصراع ؟ ثم يقال لنا ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) هما الاساس . ولست من هواة الامعان في التكرار ، ولكن الولايات المتحدة ذاتها قالت لنا في عام ١٩٧٨ ، ومن فوق هذا المنبر بالذات ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يتناول العهد السياسي للمشكلة الفلسطينية .

لماذا صدر القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) اذن ؟ ما الذى نحن بصدده ؟ أليس مسألة سياسية ايضا ؟ ومع ذلك يقال لنا ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هو الاساس . ثم يخبرنا البعض بأن الاتفاق الاردني - الفلسطيني لم يسجل . وكنت اعتقد ان رئيس وفدنا ، السيد قدومي ، اوضح هذه النقطة تماما في بيانه . لقد قال اننا ، نحن الفلسطينيين والاردنيين ، اضطلعنا بعمل مشترك لتعزيز جهود السلم . واتضح ان ذلك ايضا كان امتحانا لمصداقية الولايات المتحدة الامريكية ؛ فاذا كانت حقا صادقة الى الحد الذى يدعونه ، لماذا لا يقوم اولئك الذين يشهدون بها بدعوة الطرفين الى الحضور وربما الى الجلوس سويا وتدير ما يدور من هناك ؟ وهذا امر لا نستطيع فهمه للاسف .

ثم يقال لنا ان بياني حسين وبيريز لم يؤخذا بعين الاعتبار . لقد ادلى السيد بييرز من هنا بيان طيب ولكنه كان مليئا بالاستدراكات التي جعلته غير معقول . لقد استبعد السيد بييرز تماما دور الشعب الفلسطيني وممثلته منظمة التحرير الفلسطينية . ودعوني اذكر بالقرار ٥٨ / ٣٨ جيم ، وسأقرأه باللغة العربية ، لان بعض الذين يقرأون بيانهم بالعربية قد نسوا شيئا . سأقرأ الفقرة ٤ من المنطوق التي تنص على ان الجمعية العامة :

(تكلم بالعربية) :

" تدعو جميع اطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسائر الدول المعنية ، الى الاشتراك في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط على قدم المساواة وبالتساوي في الحقوق " .

(ثم واصل كلمته بالانكليزية)

لقد نسى احد الممثلين العرب هذا الحكم من احكام القرار ٥٨ / ٣٨ جيم ، واران هو الآخر ان يستبعد الشعب الفلسطيني من مؤتمر السلام . وانا لا احدد اسما . وأخيرا ، وبخصوص مسألة ذكر الاسماء ، ما الذي يمكن ان نفعله ؟ هل علينا ان نقول ان الامين العام لا يقوم بعمله دون تحديد ما يعوقه عن ذلك ؟ هل نقول ان الامين العام اخفق في مهمته ؟ هل نقول ان مجلس الامن اخفق في مهمته ؟ ام نقول الحقيقة ؟ لقد اوضح لنا الامين العام تماما في تقريره انه :

" . . . من الواضح [في الوقت الحالي] من ردى حكومتى اسرائيل (A/39/214) والولايات المتحدة (A/39/130 ، المرفق الثالث ، التذييل) انهما ليستا على استعداد للاشتراك في المؤتمر المقترح " (A/39/130/Add.1 ، ص ٣) .

وكيف كان يريدنا الممثلون الذين اعربوا عن تحفظهم ان نشير الى ذلك ؟ اننا لا نستطيع

(السيد ترزى ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

ان نتهم مجلس الامن او الامين العام بالفشل في اداء واجباتهما ، ولكن ليكن الامر ما يكون فاننا نشعر بهالغ الرضا والسرور وسيسعد شعبي ايما سعادة ، لان الجمعية العامة مرة اخرى اتخذت قرارا لم يقابل الا بثلاثة اعضاء حمراء فقط . وتلك الاضواء الحمراء ستختفي حتما في نهاية المطاف من لوحة التسمويت اذا كان اولئك الذين يضغطون على الزر الاحمر يريدون حقا اقرار السلم في الشرق الاوسط .

واود ان اتقدم بالشكر الى كل الذين صوتوا لصالح احلال السلم في الشرق الاوسط عن طريق الساعي الحميدة للامم المتحدة وتحت رعايتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انتهينا الآن من النظر

في البند ٣٣ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠